

هل فقدت الولايات المتحدة هيبتها في الشرق الأوسط

غياب إدارة ترامب عن أزمت سد النهضة وليبيا والسودان والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يثير الدهشة



سوء إدارة الأزمات.. انهيار أم نجاة

وكانت تكون انسحبت وبخل الاتحاد الأفريقي على خط وساطة جديدة، وقتها قيل، ولا يزال، إن واشنطن لا ترغب في استخدام قوتها المادية والمعنوية، ومرتاحة للصلف الإثيوبي.

وبعد الكلام عن رفض أديس أبابا قبول الضغوط الأميركية، بدت المسألة وكان لها علاقة بالهبة والدور الذي يخفت تدريجياً للدرجة التي وصل فيها إلى أن دولة تملك علاقة وثيقة بها وتمنع عن الاستجابة لمقتضى وساطتها، وتضرب عرض الحائط جانباً من هبتها في المنطقة، يضاف إلى انتكاسات أخرى. ومنذ أيام طرحت الولايات المتحدة مبادرة بشأن جعل سرت والجفرة في ليبيا منطقة منزوعة السلاح، وتحاول تسويقها بإجراء حوارات مع قوى ليبية وإقليمية ودولية، غير أنها لم تجد حتى الآن أدانا صاغية لتطبيق المبادرة، لأنها ولدت مبتذلة ومشوهة، وبدت منحازة لطرف على حساب آخر.

وبصرف النظر عن مكونات الطرح وما يشوبه من ملامسات وغموض، فتوقيت الطرح مثير للانتباه، حيث جاء والإدارة الأميركية تتناهبها تجاذبات داخلية حول التعامل مع الأزمة الليبية، وهي أيضا بنصف عقل سياسي للتعامل مع الصراعات الخارجية مع اقتراب انتخابات الرئاسة، كما أن هناك قوى متعددة تملك من الأوراق ما يمكنها من تفشيل أي مبادرة أميركية أو غيرها، في حين لم تظهر واشنطن كرامات حقيقية تمنحها حق المبادرة وتطبيقها في ليبيا.

ويشير دور واشنطن في أزمة سد النهضة وليبيا، إلى طبيعة التفكير الذي يسيطر على إدارة الرئيس ترامب، والذي ظهرت أيضا تجلياته مع السودان مؤخرا، ففي الوقت الذي تحدثت فيه دوائر عدة عن اقتراب رفع اسم السودان من اللائحة الأميركية للدول الراجعة للإرهاب، أصدرت السفارة الأميركية في الخرطوم بيانا حذرت فيه رعاياها من زيارة السودان، بذريعة أن هناك مخاطر على حياتهم بسبب استمرار التوترات.

ويؤكد هذا الاتجاه أنه لا توجد إرادة لرفع اسم السودان، وأن القضية من المرجح ترحيلها لما بعد الانتخابات الرئاسية، وكل التصريحات الإيجابية والمغالطة تدخل في ضمن دبلوماسية العلاقات العامة، أو تندرج في إطار استهلاك الوقت، وعدم الاستعداد لاتخاذ خطوات كبيرة يمكن أن تثير لغطا في الداخل.

وتقلل هذه الممارسات من الوزن الأميركي في القضايا الإقليمية، بعيدا عن التقييم الخاص بالانسحاب من بؤر الصراعات، فهناك مصالح إستراتيجية مباشرة تتجاوز حدود الدور وتأثيره لا تعيرها واشنطن اهتماما كافيا بسبب الارتباك الطاعني على كثير من تصوراتها الخارجية.

التي مارسستها واشنطن عليها، وما هي المطالب التي أرادت تنفيذها. ومثلت إثيوبيا واحدة من الدول ذات العلاقة الوثيقة بالولايات المتحدة، وراهنحت عليها الولايات المتحدة منذ نحو عقدين على أن تكون "رمانة ميزان" لمصالحها في شرق أفريقيا، وقدمت لها مساعدات اقتصادية سخية.

وتعود القضية إلى فبراير الماضي عندما أخفقت واشنطن في وساطتها بشأن سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان، وقدمت وقتها مسودة اتفاق مبادئ للتسوية، فوجئ الجميع برفض أديس أبابا التوقيع عليه، بعد ثلاثة أشهر من المناقشات والحوارات برعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي. وجسات المفاجئة من إصرار إثيوبيا على الرفض وعدم إبداء الولايات المتحدة رغبة في اتخاذ إجراءات للدفع عن وساطتها، وبلغت الموقف في صمت،

بهذه القضية أو تلك. وهذا النمط يأتي بصرف النظر عن التشويش الذي صاحب صفقة القرن بين إسرائيل والفلسطينيين، والمطالب التي واجهتها عند إطلاقها والسعي نحو تطبيقها، وتوقف عند الألفاظ السياسية وما صاحبها من أخذ ورد، انتهى إلى عدم الاعتداد العربي بها، وتجاهل واشنطن لانعكاساتها البعيدة، ولم تعمل على تعديلها، أو تمارس ضغطا واضحا لتدشينها، وانتهت إلى أن طواها النسيان، أو كان شيئا لم يكن.

وساطة بلا فعالية

لم يتخيل كثيرون أن تقدم الحكومة الإثيوبية، قبل أيام، على إعلان الرفض التام لقبول أي ضغوط أميركية في أزمة سد النهضة، وكان التصريح مقيرا في جراته، حيث تحدثت أديس أبابا صراحة عن ذلك دون أن تحدد طبيعة الضغوط

ولقد تغيرت معالم هذه الصورة النمطية بفعل متغيرات عديدة في التوجهات الأميركية، والتحول الكبير في أدوات وملاحم الأزمات والتوترات الإقليمية، وكلها شجعت دولا صغيرة لتتصدى لبعض المقاربات الأميركية، وربما يكون التصدي يعبر عن استهانة، وإعفائها من الحرج عندما تقرر طرح رؤية أو مبادرة أو التوسط في أزمة.

وفي كل الأحوال، تبين هذه الوضعية منهج الولايات المتحدة، فالقوى الكبرى ليست بحاجة إلى الثقافات من هذا النوع، أو حيل تفضي إلى نتائج تسيء إلى صورتها، خاصة أن الردود السلبية للتعاطي مع بعض الطروحات تحمل قدرا لافتا من الإهانة لصانع القرار الأميركي الذي يريد الزج باسم بلاده في وساطة أو مبادرة أو حتى طرح فكرة لا تلقى تجاوبا من معظم الجهات التي لها علاقة

ربط محللون ارتباط الولايات المتحدة في بسط هيبتها كالعادة في الشرق الأوسط بعدم قدرتها على حل عدة ملفات حارقة تتصدر المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة، فرغم اقتراب الإدارة الأميركية من كواليس أزمت سد النهضة وليبيا والسودان والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إلا أنها لم تتمكن من إظهار بصمتها. ويقول هؤلاء إن سياسة دونالد ترامب زرعت الشك لدى حلفاء بلده في أن واشنطن لم تعد تعرف مصالحها قبل أن تعرف مصالح أسدقائها، ولذا فإن الدول المحورية في المنطقة ستظل حذرة حتى في حال فوزه بولاية ثانية، وهو حذر قد يمتد إلى أكثر من البرود الدبلوماسي، ليصل إلى العلاقات الاقتصادية.

بمعنى أدق الرعونة وعكسها، ففي بعض الأحيان يظهر تريت زائد عن الحد في عدم الانخراط، وقد جلبت هاتين الصفتين خسائر جمة لواشنطن، وكشفتا لاي درجة تفتقد الإدارة الأميركية تقدير مواقفها وتحديد المكان الذي تضع فيه قدميها، ليس مهنسا الإخفاق في أزمة حكم التشابكات والتعقيدات طالما أن هناك عوامل موضوعية دافعة لذلك.

أسئلة حرجة

تكنم الخطورة في أن الإخفاق يأتي في الحالة الأميركية من رحم حسابات خاطئة، وغطرسة لا مير لها حاليا، فلم تعد واشنطن السيد الذي يامر بقطاع، والقوة السياسية التي يستجيب لها الآخرون سريعا، فكم من المواقف تثبت أن الولايات المتحدة تتصرف بطريقة بعيدة عن الواقع، وكم مرة رُفضت الاستجابة لنداءاتها ومبادراتها، وكم دولة لم تنصع لتحرركات الإرادة الأميركية؟

وتصوب إجابات هذه الأسئلة في مضامين، أحدهما يتعلق بالتخبط الذي تعبته إدارة ترامب، فهي تريد الانسحاب وتخشى من العواقب، وتتمنى التدخل في الصراعات وترفض تحمل التداعيات، وعيناها على روسيا والصين، والنمو البازغ لفرنسا على الساحة الأوروبية، ولا تملك الوسائل للمناطحة أو ضبط معادلة التوازنات، وعندما تقرر ذلك تتراجع عند أول المحكات.

أما المضمار الثاني، فيخص رغبة القوى الكبرى في كسب المزيد من المساحات في ظل الحالة الزلزالية التي تعيشها الولايات المتحدة، وإيجاد أمر واقع يصعب تغييره مستقبلا، والتحرك بسرعة تتجاوز السلفاء الأميركية، والتي تتصور أن مجرد التحرك خطوات ويطبع سيكون كافيا لردع من تسول لهم انفسهم مناهضتها أو احتلال مكانتها، بل وإفساح المجال لتجلس على عرشها.



محمد أبو الفضل
صحافي مصري

القاهرة - ظهرت الإجابة على التساؤل المحوري الخاص بالدور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط منذ سنوات عندما فقدت الولايات المتحدة جزءا من بريقها في الأزمة السورية، وتوقفت عليها روسيا.

وفي تلك الفترة رص الكثير من المراقبين عبارات تتعلق برغبة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الوفاء بوعد الانتخابي الخاص بالانسحاب من الأزمات والصراعات في الشرق الأوسط، وأوشكت وليته الأولى على الانتهاء والرجل لا ينسحب تماما أو يخترط بقوة، وبدا متريدا أكثر من اللازم، بما انعكس على صورة بلاده في المنطقة والعالم.

سياسة ترامب زرعت الشك

لدى حلفائها كونها لم تعد

تعرف مصالحها قبل أن

تعرف مصالح أسدقائها

وقد عكس ذلك التردد جانباً من الخلافات العصية على الفهم في الإدارة الأميركية، وكشف عن تباين فاضح في الرؤى، وأليات التعامل مع النزاعات في أماكن مختلفة، فواشنطن موجودة وغير موجودة، ومتداخلة وبعيدة، ما جعل الكثير من القوى الإقليمية تستهين بطروحاتها، والتي تنامي غالبا متأخرة أو محملة بأفكار تعبر عن توجهات طبقة معينة يهملها استمرار الاشتباك، ولا يهملها الحصول على نتيجة إيجابية. ويمكن سرور مجموعة من الواقع بسهولة تؤكد مدى الارتباك الأميركي، أو

المشيبي واختبار الاستقلالية في «حكومة الرئيس 2»

وهي رؤية الأحزاب المعارضة لحركة النهضة وداغميها. فيما يرى البعض الآخر أن هذه الخطوة من شأنها أن تضع المشيبي في خلاف مع حزب النهضة الإسلامي، وهو أكبر حزب في البرلمان وقد رفض حكومة دون أحزاب.

بخطاب الحبيب الجملي الذي التقى تقريبا طيفا واسعا من ممثلي الأحزاب والكتل البرلمانية الممتلئة في المشهد السياسي، لكنه عجز عن إيجاد أرضية تجمع بين مختلف هذه الأطراف لينتهي به الأمر إلى تشكيل حكومة كفاءات أقر أمام الجميع بأنها مستقلة، لكنه تبين في

وفي وضع كالذي تمر به تونس حاليا من تروء للمناخ السياسي تلوح مقاربة المشيبي الأقرب إلى روح المنطق حتى وإن بدت هناك مأخذ عديدة على هذا التمشي الذي سيسير فيه الرجل، لكن ماذا يعني اختيار الاستقلالية، هل سيكون ذلك مضمونا لـ "حكومة الإنجاز" التي يعد بها الرجل، وهل سيضمن لها ذلك المرور أمام البرلمان، ماذا عن رؤية الأحزاب لهذا المقترح وخصوصا حركة النهضة التي يراودها الشك في إقصاء من الحكم يكون ممهدا لعزلها نهائيا من المشهد السياسي؟

كل هذه الأسئلة والتخمينات لا تغيب عن رؤية الخبراء والمحللين للمشهد السياسي التونسي الذي يسير نحو أفق غامض، زاده المشيبي غموضا بخيار الاستقلالية نهجا لا غنى عنه، فيما يغمز محللون إلى أنه ربما يكون بالتوافق مع رئيس الجمهورية قيس سعيد. ويرى البعض أن خطاب المشيبي بعد مشاوراته المستمرة مع قادة سياسيين ورؤساء حكومات سابقين ورؤساء المنظمات الكبرى ذكر في الكثير من جوانبه



الحبيب مباركي
صحافي تونسي

تونس - بدأ رئيس الحكومة المكلف هشام المشيبي واضحا في شكل المسار الذي سيعتده لتشكيل الفريق الحكومي الجديد بعدما اختار أن يكون مستقلا وبعيدا عن أي انتماء سياسي، وهو اختيار يبدو طريقه شائكا حسب المراقبين وتوجهاته توحى بمطبات عديدة تنتظر الكشف عن مخرجات "حكومة الرئيس 2" إلى العلن.

تستمد هذه الرؤية ميزاتها من نظرة عميقة للتوازنات التي تطبع المشهد السياسي التونسي وحالة التفكك وعدم الانسجام في رؤية الأحزاب وعجزها عن إيجاد أرضية ملائمة للحكم، في دلالة صريحة على قلّة إدراك ووعي بالوضع الحرج الذي تمر به تونس.

وقوي حول المشاورات التي يخوضها ويشكل الحكومة المنتظر إنه "سيشكل حكومة كفاءات مستقلة ستركز على معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة دون مشاركة أحزاب سياسية بسبب الخلافات العميقة بين الأحزاب الرئيسية في البلاد".

لقد كشف الرجل دون مواربة أنه اختار طريق الاستقلالية نهجا ليعمله المنتظر بعدما تبين له أن أي طريق غير هذا لن يكون سالكا باعتبار التأزم الذي يطبع المشهد السياسي والهوة الكبيرة في رؤية مختلف الأحزاب ومستوى تقييمها للوضع الذي تمر به تونس.

المسار الذي اتخذه رئيس

الحكومة المكلف يثير

الجدل حول استوائه

بقيس سعيد أم هو

إقصاء للنهضة تمهيدا

لعزلها نهائيا

وبالفعل تتالت تصريحات قياديين في حركة النهضة مستنكرة للقرار وادعية إلى مراجعة هذا الخيار الذي سيسقط الحكومة في حال تشكلها أمام البرلمان. وتدرج النهضة ضمينا أن أي خيار لا تكون شريكة فيه هو دعوة صريحة لإزاحتها من الحكم، تمهيدا لعزلها نهائيا خصوصا في ظل ما تعانيه من مطبات ليس آخرها الغرائض المقدمة لإزاحة زعيمها من رئاسة البرلمان. لذلك يبدو تمسكها بالمشاورات حول طبيعة الحكومة الجديدة محور صراع حقيقي مع بقية الأحزاب مهما علا سقفه.

في المقابل يؤيد اتحاد الشغل القومي، وهو أكبر نقابة عمالية في البلاد، واتحاد الصناعة والتجارة وأحزاب مثل تحيا تونس والحزب الدستوري الحر خيار حكومة كفاءات. وتدرج هذه الأحزاب



الحبيب مباركي
صحافي تونسي